دور السياسة الضريبية في تحفيز التنويع الإقتصادي في الجزائر

the role of tax policy in stimulating economic divercification in algeria

عدنان صلاح الدين

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، salaheddine.adnane@univ-oeb.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة الضريبية كجزء من السياسة المالية المستخدمة بواسطة الدول لتحفيز التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي أمرا مهما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد، حيث يوفر لها مصادر إضافية للإيرادات المالية ويحميها من أزمات العجز المالي التي قد تنشأ عندما يواجه القطاع الوحيد الذي تعتمد عليه أزمات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة التفكير في مصادر دخل متنوعة، وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد، وإلى أهمية استخدام الأدوات المحفزة، مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وأجال دفعها، كجزء من السياسة العامة للبلاد لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة ، حيث تم إجراء مسح للبحوث الموجودة حول الموضوع ، وتم استخلاص البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخدامها للحصول على النتائج.

الكلمات مفتاحية: السياسة الضريبية، التنويع الإقتصادي، السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the role of tax policy as a part of finance policy used by countries to stimulate economic diversification. Economic diversification is crucial for achieving economic stability in countries heavily reliant on a single source of income، as it provides additional sources of financial revenue and protects them from financial deficits that may arise when the sole dependent sector faces crises. The study concludes the necessity of exploring diverse income sources، particularly for countries heavily reliant on a single source of income. Consequently، incentivizing tools such as tax exemptions and reductions can be utilized as part of public policy to encourage investment in strategically important sectors، The descriptive method was employed in this study، where a survey of existing research on the topic was conducted، and data were extracted، analyzed، interpreted، and utilized to obtain results.

Keywords: Tax policy، Economic diversification،finance policy، economic stability

Jel Classification Codes: XN1، XN2.

1.مقدمة:

ظهر مصطلح التنويع الإقتصادي كأحد الإستراتيجيات المثلى لتحريك إقتصاديات الدول، خاصة التي تعاني شحا في مصادر الدخل، ، حيث نلاحظ مرونة إقتصاد الدول التي تنوع في قطاعات نشاطها، تجاه الأزمات مقارنة بالدول التي تعتمد على نشاط ومصدر دخل واحد، الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد على الريع الطاقوي كأهم مصدر لتمويل ميزانيتها. ولهذا رأت في ضرورة تحفيز الإبتكار وريادة الأعمال وتنويع الإستثمار في جميع المجالات كوسيلة لتنويع مصادر دخلها وبالتالي تنويع إقتصادها وتجنب التبعية خاصة في المجالات الحساسة منها،

من جهة أخرى لم تعد الضريبة ذلك الإقتطاع الذي تفرضه الدولة بصفة إجبارية على المكلفين به، بل تعدته إلى وسيلة يمكن من خلالها تحقيق جملة من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، تواجه الدولة مجموعة من الخيارات لتنويع اقتصادها ومصادر دخلها، ومن بين هذه الخيارات، تبرز السياسة الضريبية كأداة محتملة لتحفيز التنويع الاقتصادي، وقد أثبتت

1.1 **الإشكالية** : ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية لتحفيز التنويع الإقتصادي في الجزائر، حيث تفرض نفسها كإحدى الأدوات التي تضعها الدولة في خططها لخلق التنويع في إقتصادها؟

2.1 **فرضيات البحث :**

- التحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر يلعب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ويمكن أن تكون السياسة الضريبية أحد الأدوات الرئيسية لتحفيز هذا التحول وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد".

- السياسة الضريبية الحالية في الجزائر تحتاج إلى تحسين وتعزيز لتحقيق التنويع الاقتصادي بفاعلية، من خلال استخدام أدوات السياسة الضريبية بشكل استراتيجي وتوجيه الإيرادات الضريبية نحو الاستثمارات الاستراتيجية، يمكن تحفيز القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد.

3.1 **أهمية الدراسة** : تتمحور أهمية الدراسة في استعراض فعالية السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، وتوفير مصادر إضافية للدخل المالي، وحماية الاقتصاد الوطني من تأثيرات العجز المالي الناتج عن انكماش مصدر الدخل الوحيد.

4.1.هدف الدراسة : يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات وتوصيات عن كيفية وأين تستخدم أدوات السياسة الضريبية من أجل تحسين دورها في تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري بما يساعد على النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

5.1.منهج البحث :

بناءا على الموضوع والهدف من الدراسة أعتمد على المنهج الوصفي لتحليل وشرح الطرق والسياسات الضريبية وكيفية تطبيقها على القطاعات الإقتصادية المختلفة.

2. أهمية التنويع الإقتصادي وأهميته للبلاد:

1.2- مفهوم التنويع الإقتصادي: "التنويع عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف الى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل" (خالد، 2018، صفحة 2)

- "هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (لافي مروك، 2013، صفحة 8)

- التنويع الاقتصادي هو عنصر رئيسي في التنمية، حيث يسعى البلد إلى تحقيق هيكل إنتاجي متنوع بشكل أكبر، مما يزيد من مرونته أمام الصدمات الخارجية ويوفر مسلرا للنمو العادل Economic diversification: Why trade matters).(2019

- تختلف مفاهيم التنويع اقتصادي وفقا لوجهات النظر المختلفة، فبعضهم ينظر إلى التنويع الاقتصادي على أنه الاعتماد على الصادرات غير النفطية، في حين يرى آخرون أنه يتعلق بتنويع القطاعات الاقتصادية سواء كانت أفقية أو عمودية. كما يرى آخرون أن التنويع الاقتصادي يعبر عن تنوع مصادر الدخل، في حين يعرفه آخرون على أنه سياسات تهدف إلى تحقيق اقتصاد يعتمد على تعددية القطاعات والأنشطة الاقتصادية
- وبالتالي يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنويع الإقتصادي كمايلي:
- يشير التنويع الاقتصادي إلى تعزيز تنوع القطاعات الاقتصادية الوطنية ومصادر الدخل من خلال سلسلة من السياسات سواء بدعم النمو الإقتصادي بتنويع قطاعاته أو توفير مصادر للميزانية العامة تهدف إلى إنشاء قاعدة إنتاجية واسعة تشمل قطاعات مختلفة بنسب مختلفة ، ويتحقق التنويع الاقتصادي عندما يمكن لدولة ما الاعتماد على مصادر

دخل متعددة ومختلفة ، مما يضمن الاستقرار النسبي والمستدام لمصادر الدخل. النمو الاقتصادي.

3.2 – أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الوطني: تظهر أهمية التنويع الإقتصادي حسب إحتياجات الدول له وتختلف بين الدول المتقدمة والنامية، فهو يساهم في إستقرار إقتصاد الدول المتقدمة ويعزز قوتها في التصدي للأزمات خاصة تلك التي تتعلق بقطاع محدد، وفي المقابل، يعد التنويع الاقتصادي ضرورة للدول النامية التي تعاني من قلة مصادر الدخل التي تؤدي إلى إضطراب الرؤية المستقلية وعدم مواجهة الأزمات التي قد تؤثر على اقتصاد البلاد بشكل عام، وبالنظر لخصائص الإقتصاد الوطني التي تمتاز بـ:

- الإعتماد الشديد على الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات
- تباين في حجم القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، كما تتملك الدولة جميع القطاعات الحيوية مثل: القطاعات الطاقوية والإتصالات...
- ضعف كبير في الإستثمار الأجنبي.
- إرتفاع معدل البطالة.
- تنمية إقتصادية غير متوازنة إقليميا، بحيث تتمركز الصناعات في مناطق محددة
- عدم إستغلال الموارد الطبيعية خارج المحروقات.

فإن أهمية التنويع بالنسبة للإقتصاد الوطني هي: (أسماء و عبد الفتاح، 2018)

- توفير مصادر دخل خارج المحروقات.
- خلق توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحفيز الإستثمار الأجنبي.
- توفير مناصب شغل.
- إعادة توزيع التنمية الإقتصادية بالتوازي على إقليم الدولة.
- تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى وإستغلال الثروات الغير مستغلة.
- إعطاء إستقرارية أكثر للموازنة المالية.
- إعطاء نظرة أكثر دقة لوضع الخطط المستقبلية،بتوفير احتياجات التخطيط من خبرات محلية وأجنبية .
-

3. مقومات التنويع في الإقتصاد الجزائري والعوامل المحددة له

1.3 مقومات التنويع الإقتصادي في الجزائر:

أ- الموقع الإستراتيجي : تحتل موقعا إستراتيجيا هاما يمكنها من أن تكون سوقا وهمزة ربط بين أروبا وإفريقيا

ب - الموارد الطبيعية : من غير النفط والغاز

ج - السياحة: تحتوي الجزائر على المقومات الأساسية للسياحة بأنواعها ، خاصة البيئية منها، وما تساهم بيه من تعريف للمنطقة وعاداتها وتقاليدها، وبالتالي فالجزائر تزخر بتنوع ثقافي ومناخي وإقليمي وتضاريسي يمكنها أن تكون الرائدة في المجال على الأقل على المستوى الإفريقي والعربي. (خروبي، 2021، صفحة 416)

د - الفلاحة: يوجد كل متطلبات الفلاحة من أراضي خصبة شاسعة، تنوع المناخ : مناخ البحر الأبيض المتوسط، مناخ لاستيبس، ومناخ صحراوي الذي يساعد في تنوع الفلاحة والمنوتجات الفلاحية، بالإضافة إلى التربة الخصبة، والمياه الجوفية

هـ - الملاحة والصيد البحري: شريط ساحلي بطول 1622.48 كم، ما يمكن أن يخلق مجموعة من النشاطات المرتبطة بذلك، مثل الصيد البحري، تحلية مياه ابحر وإستخدامها للفلاحة، الموانئ والتجارة البحرية، مايسهل حركة البضائع والتجارة الدولية، الطاقة البحرية، حيث يمكن إستغلال حركة المياه لتوليد الطاقة، السياحة البحرية، من إستغلال للشواطيء

و - الإصلاحات الإقتصادية : حيث قامت ولازالت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات التشريعية والضريبية و... التي تصب مجملها في التسريع في النمو الإقتصادي.

ي – إمكانية الحصول على ديون أخرى نظرا لمستويات الدين المنخفضة، مايخلق مصدر دخل جديد، ومجال أخر لإستثماره (صندوق النقد الدولي، 2016)

2.3 - محددات التنويع الإقتصادي :

وضع تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة خمس عوامل محددة لنجاح أو فشل التنويع الإقتصادي : (بلال و عبد القادر، 2019، صفحة 6)

- العوامل المادية: الإستثمار ورأس المال البشري
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية
- متغيرات الإقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم، والتوازنات الخارجية
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الإستثمارية والوضع الأمني

- الوصول إلى السوق، ودرجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل
- أما بالنسبة للجزائر حددت نقاط ضعف التنويع في مايلي : (أسماء و عبد الفتاح، 2018)
- مشكل الدعم الذي مثل 14بالمئة من الناتج سنة 2015 وبالرغم من ما يمثله من المالية العامة إلا أنه غير موزع بعدل، بحيث تستفيد منه العائلات الغنية أكثر من الفقيرة نظرا لطبيعة الدعم المعمم التي تعتمده الدو لة (صندوق النقد الدولي، 2016)
- الإعتماد على النفط كمصدر وحيد وأساسي للدخل.
- مشكل التمويل : لا وجود للإدخار، وتحويل الفوائض المالية للخارج نتيجة غياب المناخ الإستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى الإعتماد على التمويل التضخمي وتمويل الإستثمارات طويلة الأجل بالإئتمان قصير الأجل.
- عدم وجود إتساق بين أنظمة التعليم والتكوين، وعالم الشغل خاصة منه القطاع الخاص، وهذا ما أوجد شرخ بين مايحتاجه أرباب العمل من تخصصات وبين وما تم التكون فيه من طرف طالبي العمل (صندوق النقد الدولي، 2016)

-يمكن قياس التنويع الإقتصادي في دولة ما عن طريق مجموعة من المؤشرات نذكر منها :

* مؤشر هيرفيندال : يستخدم لقياس توزيع الثروة بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد
* مؤشر شانون-ويفينر : يستخدم لقياس تنوع الصادرات أو الإنتاج في الاقتصاد
* مؤشر غيني : يستخدم لقياس التفاوت الدخل بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد
* مؤشر تصاعدي توماس كون : يقيس التفاوت في حجم المؤسسات الاقتصادية في بلد ما

وبالتالي للحصول على صورة أوضح عن التنويع في بلد ما يجب قياسها بمجموعة من المؤشرات

حيث يوجد كذلك أدلة أخرى لمستوى التنويع تحسب حسب إقتصاد الدولة المعنية.

4. دور السياسة الضريبية في التنويع الإقتصادي في الجزائر

وجب التذكير أن سياسات التنويع مختلفة و يمكن حصرها في : تأمين بيئة إقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ بيئة الأعمال، والإستثمار في البنية التحتية والتعليم، تعزيز دور القطاع الخاص، ودعم أنشطة البحث عن فرص العمل (صندوق النقد الدولي، 2014)

وذلك عن طريق تحريك قطاعات التنمية المستدامة مثل السياحة والطاقة المتجددة،

لذلك فإن السياسة الضريبية هي واحدة من السياسات التي يجب أن تعمل في تحسين هذه العوامل، ولا يمكن تحقيق التنويع الإقتصادي إلا من حيث صياغة سياسة شاملة تحدد أهدافها وفقا للوضع الإقتصادي الحالي، حيث أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية والتي يجب أن تعمل بتكامل مع السياسة النقدية، والذين يمثلان طرفا من السياسة الإقتصادية والتي تمثل جزءا من السياسة العامة للبلاد، تعمل هاته السياسات بتجانس من أجل تحقيق الهدف المخطط له من طرف الدولة، والإشكالية المطروحة هي في إختيار الأدوات المناسبة للوضع الإقتصادي السائد، وحسب الهدف، والبيئة التي تمارس فيها هاته السياسة (الموسوعة القانونية المتخصصة)

1.4 - تعريف السياسة الضريبية :

- "المصطلح "سياسة الضرائب" يشير إلى جميع القرارات والاتجاهات الرئيسية التي تحدد سمات نظام الضرائب وتمكن من تمويل الإنفاق العام ودعم النشاط الاقتصادي"(cliche) ،(2012
- "السياسة الضريبية هي عبارة عن مجموعة التدابير والإجراء المرسومة من طرف الدولة في نسق محدد ومضبوط، لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لدولة" (قادة و خليفة، 2023، صفحة 816)

ولا يمكن الحديث عن السياسة الضريبية دون التطرق للنظام الضريبي، حيث يعرف بأنه"مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط بالتحصيل" (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، صفحة 86)

- كما تم تعريف النظام الضريبي ب "مجموعة الضرائب التي يراد بإختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن معين، تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي إرتضاها ذلك المجتمع" (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018)

- وإذا كان النظام الضريبي هو مجموعة التشريعات والقوانين التي تمكن من فرض إقتطاعات ضريبية على المكلفين بها قصد تغطية النفقات العمومية، فالسياسة الضريبية هي الأدوات التي من خلالها نوجه تلك الإقتطاعات بما يناسب الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المخطط لها من طرف الدولة، في وقت ما و زمن معين، وحسب الضروف الإقتصادية السائدة.

2.4 – أدوات السياسة الضريبية وكيفية توظيفها لتحفيز التنويع الإقتصادي: (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018)

1.2.4 – الإعفاء الضريبي: هو قيام الدولة بتشريع بموجبه تتخلى عن إقتطاع الضريبة من دخول معينة لأسباب تلائم الأهداف التي وضعتها الدولة حسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، وتكون من أجل تشجيع أو دعم أنشطة محددة وفئات معينة من المجتمع، والإعفا قد يكون دائما أو مؤقتا، كما يمكن أن يكون جزئيا أو كليا.

2.2.4 – التخفيضات الضريبية: هي تقليص مبلغ الضريبة واجبة الدفع، مقابل الإلتزام ببعض الشروط، وفق السياسة المنتهجة من طرف الدولة، ويتم سنخها عن طريق التشريع، ولها ثلاث أنواع:

ا – تخفيضات ضريبية خاصة بالوعاء: حيث يكون التخفيض في هاته الحالة في الوعاء الخاضع للضريبة، الذي بدوره يخفض في قيمة إحتساب الضريبة.

ب- تخفيض ضريبة خاص بالمعدل: حيث يكون في تخفيض مباشرة في المعدل المفروض،

ج – المعدلات التميزية: حيث يتم التميز بين الضريبة حسب حجم المشروع ومدى مساهمته في التنمية الإقتصادية، فكلما ساهم أكثر قلت معدل الضريبة، بحيث تتم عن طريق جدول يوضح الضريبة عند كل حجم أو مستوى،

- وقد يكون متناقص وذلك بتحديد المستوى الأعلى للضريبة، ثم تخفيضها حسب المنطقة أو النشاط المستهدف بالتحفيز، أو تكون متناقصة
- أم متزايدة بتحديد الحد الأدنى، ويبدأ بالإرتفاع كلما بالنسبة للقطاعات المراد تثبيط الإستثمار بها
- أو تطبيق التخفيض على الضريبة ثم إخضاعها للمعدل العام
- تطبيق التخفيض على الأوعية الضريبية المحسوبة أساسا على المعدل العام

3.2.4 – القرض الضريبي: من الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحفيز قطاعات مرغوب الإستثمار فيها، حيث يقدم المكلف بالضريبة مبالغ للخزينة العامة من أرباحه كإقتطاع ضريبي مسبق على ضرائبه المستحقة، حيث يضاف إلى للضريبة وفي نفس الوقت

4.2.4 – التأجيل الضريبي: يدخل في الإجراءات التسهيلية، بحيث تقوم مصالح الإدارة الضريبية بتأجيل وقت دفع الضريبة على المكلفين، مع الإبقاء على المبلغ المدفوع دون زيادة أو قصان (بلمصطفاوي و علاش، 2022، صفحة 424)

5.2.4 – نظام الإهتلاك : حيث أن نظام إحتساب الإهتلاك يعطي وفر ضريبي، أي يخفض الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة بعد إدراج الإهتلاكات ضمن النتيجة.

6.2.4 – إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات الاحقة: عن طريق توزيع خسائر سنة معينة على عدة سنوات لاحقة، من أجل تفادي تأكل راسمال المؤسسة.

غير أنه يجب التفريق بين هاته الأدوات في نوعين: أدوات تشجيعية وأدوات تسهيلية.

3.4 – أهداف السياسة الضريبية: يجب أن لا تتضارب أهداف السياسة الضريبية مع الأهداف الإقتصادية العامة للدولة، وإلا فقد يكون لها تأثير سلبي على الهدف المراد تحقيقه منها، وبالتالي فأهدافها هي جزء من أهداف السياسة الإقتصادية (سليماني و شليق، 2018): رغم الأهداف تختلف من مجتمع لأخر غير أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى لها معظم الدول:

- النمو الإقتصادي، الإستخدام الأمثل، إستقرار الأسعار، عدالة توزيع الدخول، التوازن في ميزان المدفوعات
- وبالتالي فمهما كانت أهداف السياسة الضريبية يجب أن لا تؤثر بالسلب على هاته الأهداف المذكورة.

4.4 – أهدافها : (سليماني و شليق، 2018)

1.4.4 – توجيه الإستهلاك :بحيث يمكن تشجيع أو تثبيط إستهلاك سلعة معينة وذلك بزيادة الضرائب على السلع المراد تثبطها، وقد يكون من أجل تقليل إستهلاك سلع مضرة أو سلع ملوثة للبيئة، أو من أجل توجيه الإستهلاك إلى سلع منتجة محليا، و تخفيض الضرائب على سلع معينة من أجل زيادة الطلب عليها.

2.4.4 - توجيه قرارات أرباب العمل : إذا علمنا أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته وحجم المدخرات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات المرغوبة حسب هدف الدولة، وتوزيع الاستثمارات على المناطق لتحقيق توازن جهوي أو تنمية منطقة لاعتبارات خاصة، فإن كل هذا يؤثر على قرارات أرباب العمل.

3.4.4 – زيادة تنافسية المؤسسات : بحيث تخفيض الضريبة على سلعة ما هو تخفيض لتكلفتها، وبالتالي إعطاء القدرة على زيادة إنتاجها وطرحها بأسعار أقل، حيث نجد الدول تعفي السلع الموجهة للإستراد من أجل القدرة على التنافس في الأسواق الخارجية

4.4.4 – تمويل الميزانية العمومية : وهو تمويل غير تضخمي بالنظر لبقية المصادر التي يمكن ان تعتمد عليها مالية الدولة، وذلك بإستخدام أنماط معينة كضريبة الدخل التي تقلص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، أو الضريبة على الإستهلاك لكبح الطلب.

5.4.4 – توجيه المعطيات الإجتماعية: تخفيف أزمة السكن من خلال إعفاء مداخيل الإيجار أو شراء الأراضي، أو لبناء المساكن الإجتماعية، التدخل في بعض الأمور الإجتماعية مثل تشجيع أو تثبيط الإنجاب، تحفيز لزواج ....

6.4.4 – معالجة الركود الإقتصادي: حيث يتميز الركود الإقتصادي بزيادة العرض عل الطلب نتيجة تراجع القدرة الإستهلاكية للأفراد، فيمكن أن يكون تدخل الدولة هنا من خلال. أولا : تخفيض معدلات الضريبة على الدخل من أجل رفع القدرة الشرائية للأفراد،ثانيا : تخفيض الضرائب على السلع من أجل تخفيض تكلفتها وتخفيض أسعارها وبالتالي القدرة على إقتنائها (بلمصطفاوي و علاش، 2022، صفحة 425)

* لكن نجاح هاته الأهداف مرهون بالتحديد الدقيق لوضع الإقتصاد السائد، ثم الإختيار الأمثل للأدوات المناسبة لذلك الوضع

* "يجب إعتبار الضريبة جزء من مناخ إستثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الإستقرار السياسي وإستقرار العملة" (قدي، صفحة 175)

* يجب تحديد الوقت الأفضل لإستخدام هاته الأدوات، بحيث تلقى إستجابة أكبر من طرف المؤسسات وهذا حسب المرحلة التي تمر بها البلاد (قدي، صفحة 175)

* كما يجب أن يراعي عند تكوين الأنظمة الضريبية بين العدالة والفعالية والبساطة، و يجب أن يكون تكامل بين عناصر السياسة الضريبية الثلاثة: أهدافها، بيئتها، ومجموعة التشريعات الضريبية التي تكونها، وأن أهداف السياسة الضريبية هي جزء من الأهداف العامة للمجتمع، هاته الأهداف حددت على حسب الأوضاع السياسة، والإجتماعية، والسياسة، والإقتصادية والمالية السائدة، من أجل تطبيقها في بيئة معينة، حيث أن النظام الضريبي هو الترجمة العملية للسياسة الضريبية، حيث أن تحقيق هدف واحد من السياسة الضريبية يحتاج إلى مجموعة من الأنظمة الضريبية تتلائم مع الواقع. إذن فالنظام الضريبي الأمثل هو الذي يضع الأدوات الأنسب لحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وما يعاني منه الدول النامية غالبا إستخدامهم للممكن بدل السعي وراء الأمثل (الموسوعة القانونية المتخصصة)

5.4 – السياسة الضريبية في الجزائر: تحاول الجزائر منذ مدة الخروج من تبعيتها النفطية، بإتباع مجموعة من الإجراءات و برامج الدعم والإصلاحات الضريبية وقد ظهرت رغبتها الملحة في تنويع إقتصادها من خلال تنويع مجالات النشاط أو من حيث توزيع النشاطات على مختلف أقاليم البلاد، ولتحقيق أهدافها إستخدمت الجزائر أدوات للسياسة الضريبية، وسعيا منها لدعم بقية القطاعات خارج المحروقات قامت الجزائر بجملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية بهدف تحقيق التنويع:

1.5.4 - التحفيزات الضريبية حسب القطاع: (قادة و خليفة، 2023)

1.1.5.4 – قطاع الفلاحة :

ا – مجال الضريبة على الدخل :

- الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمر
- الإعفاء الكلي لمدة 10سنوات من بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الفلاحية وتربية الحيوانات، الممارسة فس الأراضي المستصلحة حديثا، أم في المناطق الجبلية
- الإعفاء الكلي للإيرادات من النشاط المتعلق بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك

ب – مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- إعفاء التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، بإستثناء العمليات المحققة من المستعملين غير الشركاء
- إعفاء تعاونيات إنتاج، تحويل، بيه المنتجات الفلاحية، وكذا إتحاداتها

ج – مجال الرسم على القيمة المضافة:

- إعفاء الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة، إلى 31/ 2018/12 و مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري للمعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر،المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد و صوامع الحبوب
- المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي ، و المستعملة في المجال الفلاحي؛
- التجهيزات المنتجة في الجزائر الخاصة بإنجاز الملبنات الصغيرة و الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون و إنتاج زيت الزيتون، ولتجديد أدوات الإنتاج و الاستثمار في الصناعة التحويلية (بللعما، 2018 ،صفحة 157 3.2.2)

2.1.5.4 - **القطاع السياحي:** انتهجت الجزائر سياسة جذب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بواسطة

- الإعفاء لـ (10) سنوات، للمؤسسات السياحية المنشأة من مستثمرين وطنيين أو أجانب، في القطاع من الضريبية على أرباح الشركات؛
- إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في القطاع و عقود رفع رأسمالها من حقوق التسجيل. كما تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي من تخفيض يتراوح بين 50 % و80 %لتحفيز تنمية هذا القطاع

3.1.5.4 - قطاع الصناعات خارج المحروقات: يستفيد القطاع من الامتيازات التالية:

- تخفيض بـ 20 % من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات و يشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في ولايات الجنوب في إطارالصندوق الخاص بتنمية الجنوب، و يكون ذلك لـ 05 سنوات؛
- تخفيض بـ 15 %من الضريبة على أرباح الشركات، يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولايات الهضاب المستفيدة من دعم صندوق التنمية لـ(05) سنوات
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لفروع الصناعات من إعفاءات مؤقتة من الضريبة على أرباح الشركات و على الدخل الإجمالي و رسم النشاط المهني لـ 05 سنوات كما تستفيد أيضا من تخفيض قدره 3 %من الفائدة المطبقة على القروض البنكية (أسماء و عبد الفتاح، 2018)
- إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث و التطوير عند إنشائها، فيما يتعلق بتجهيزات البحث و التطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية،و من أي رسم أو إخضاع ضريبي.(القانون 14 -10 ،2014 صفحة 27 ، المادة 75 3.2.4)
- قطاع البناء والأشغال العمومية: تعديل الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح معدل هذه الضريبة بـ 19 %بدلا من 25 ،%قبل أن يتم رفعه لـ 23 %بقانون المالية لسنة 2015، والإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لبيع البنايات (أسماء و عبد الفتاح، 2018)

4.1.5.4 - قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية: تم الإعفاء لـ (10) سنوات من الضريبة على الدخل للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني.وكذا إعفاء التجهيزات و الخدمات

التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات، الخاضعة لرسم القيمة المضافة (وزارة المالية، 2017 ،صفحة المواد 13 و 3.323)

2.5.4 - أهم التدابير الجبائية التي جاء بها قانون المالية 2022 : في سياق إستراتيجية الدولة لدعم وتنشيط الاقتصاد بجميع قطاعاته،جاء قانون المالية لسنة 2022 بمجموعة من التدابير التحفيزية منه

1.2.5.4 - تأسيس النسبة المخفضة في مجال الضريبة على أرباح الشركات بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، نص قانون المالية 2022 على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات بـ (10) % عوضا عن تطبيق المعدل الكامل (19) % المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممار (القانون رقم 21-16 2021 صفحة 19 المادة44)

2.2.5.4 - تدابير أنشطة خاضعة لمعدلات ضريبية على أرباح الشركات: وجاء بتعديلات لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي تمارس عدة أنشطة تخضع لمعدلات ضريبية مختلفة،و لتبسيط التدابير، فإن الربح الخاضع لكل معدل يحدد من صدور القانون،وفقالنسبة رقم الأعمال المحقق لكل نشاط.(القانون رقم 21-16 ،2021 ،الصفحات 18-20،المادتين 38-46)

3.2.5.4 - تخفيف الرسم على النشاط المهني: لقد أقر قانون المالية تخفيفا جوهريا في هذا الرسم ، حيث لم يعد منتجو السلع و المهن غير التجارية خاضعين للرسم على النشاط المهني،و تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في الرسم على النشاط المهنيمن 2 % إلى5.1 %،باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).(القانون رقم 21-16 ،2021 ،الصفحات 24 -25،المادتين 57 و 59)

4.2.5.4 - دعم نشاط تربية المائيات: أصبحت تخضع للمعدل المخفض 9% من الرسم على القيمة المضافة والمعدل 5 % من الحقوق الجمركية، عمليات استيراد الفحول والبلاعيط وبرقات ودعاميص الرخويات، بويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر.و كذا تخضع المنتجات المحلية لتربية المائيات للمعدل9 % من الرسم على القيمة المضافة.(القانون رقم 21 -16 ،2021 ،صفحة 56،المادة 169)

5.2.5.4 - دعم الأنشطة السياحية : بهدف دعم قطاع السياحة و الذي تضرر في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الصحية (كوفيد)،نص قانون المالية 2022 على تجديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2024/12/31 ،على الخدمات المتصلة

بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية و الإطعام السياحي. (القانون رقم 21 -16 ،2021 ،صفحة 43، المادة 3.3.6119)

6.2.5.4 - دعم النشاط الفلاحي: تم توسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي، 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب و02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.وتستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لـ 10 سنوات، مداخيل الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في الأر اضي المستصلحة حديثا و المناطق الجبلية، وذلك من تاريخ بداية النشاط. وكذا منح تخفيض بـ 60 % بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا (القانون رقم 21-16 ،2021،صفحة 37، المواد 14،90).

7.2.5.4 - إعفاءات المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة: تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة " من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية، لمدة (4 (سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، مع سنة إضافية، في حالة التجديد.(القانون رقم 21-16 ،2021 ،صفحة 43 ، المادة 117 3.3.9)دعم الإنتاج الوطني: من خلال إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، من الرسم على القيمة المضافة لـ 05 سنوات اعتبارا من 01/01 /2022).القانون رقم 21-16 ،2021 ،صفحة 44 ،المادة 121) وكذا الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب جراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحددة عن طريق التنظيم.مع إعفاء الزيت المكرر العادي من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد.(القانون رقم 21 -16 ،2021 ، صفحة 52،المادة 148)

تهدف السياسة الضريبية التي اتبعتها الدولة في التحفيزات المذكورة أعلاه إلى تعزيز التنويع الاقتصادي على مستوى القطاعات الاقتصادية، لكن كانت جهودها كذلك موجهة لتوزيع الإستثمارات على كامل مناطق البلاد، بالإضافة إلى التركيز على الإستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة، وبالتالي فقد قسمت الدولة نظام التحفيز الضريبي حسب ثلاث أقسام:

1 – نظام القطاعات : والذي من خلاله خولت لمجموعة من القطاعات من الإستفادة من السياسة التحفيزية وهي: المناجم والمحاجر، الفلاحة و تربية المائيات والصيد البحري، الصناعة، والصناعة الغذائية، والصيدلانية، والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة، إقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال

2 – نظام المناطق : تعد قابلة للاستفادة من" نظام المناطق " الاستثمارات المنجزة في :

- المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الكبير
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة
- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين

2 -1- المزايا الممنوحة لنظام المناطق:

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا نظام المناطق و التي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة، من المزايا الآتية:

أ - بعنوان مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ب - بعنوان مرحلة الاستغلال:

لمدة تتراوح من (5) الى (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3 – نظام الإستثمارات التي لها القدرة على خلق الثروة: تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة و استحداث مناصب الشغل ، و التي من شانها الرفع من جاذبية الإقليم و تكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة ، قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة

3 -1- المزايا الممنوحة لنظام المناطق:

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة:

- أ - بعنوان مرحلة الانجاز:
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- يمكن تحويل مزايا مرحلة الانجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بانجاز الاستثمار ، لحساب هذا الأخير.

ب - بعنوان مرحلة الاستغلال : ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة من خمس(5) إلى (10) سنوات، من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ،

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

ولتنفيذ ذلك خلقت الدولة مجموعة من الإدارات موزعة على جميع ولايات الوطن لتمس كل المناطق، و خولت لها تسيير برامج دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، منها: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (AAPI). الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر(ANGEM) ...

* لكن يجب أن تتناسق هاته الإجراءات مع السياسة التي تنتهجا الدولة من خلال الضبط المالي، الذي يسعى إلى إستعادة إستمرارية المالية العامة والمساعدة في دعم التكيف الخارجي، وذلك عن طريق إصلاحات هيكلية تخفف أثر الضبط على النمو، وإجراء إصلاحات في نظام الدعم تصب في حماية الفقراء، والتقليل من الإستثمار العام مع تحسين كفاءته، وتقوية إطار الميزانية (صندوق النقد الدولي، 2016)

5. تحليل النتائج: خلصت الدراسة أن للتنوع الإقتصادي أهمية كبيرة، وأن السياسة الضريبية هي إحدى الأدوات المساعدة لتحفيز وتوجيه الإستثمارات المرغوبة، وتنويع القطاعات خاصة للبلدان شحيحة مصادر الدخل، الجزائر كواحدة من هاته البلدان إستخدمت السياسة الضريبية بمختلف أدواتها، خاصة الإعفاءات والتحفيضات الضريبية، لكن لايزال مجال النفط يمثل النسبة الأكبر من الأنشطة كما يمثل النسبة الأعظم من مداخيل الميزانية العامة للدولة،

5. خاتمة:

لقد حاولت الدراسة الوقوف على الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية كأحد أدوات السياسة المالية في توجيه الإستثمارات إلى خلق تنويع إقتصادي مبني على تعدد مجالات النشاط في الجزائر، حيث إعتمدت الدراسة في ذلك على إظهار الأهمية العامة للتنويع، وإمكانيات الجزائر في ذلك، ثم إظهار دور السياسة الضريبية وأدواتها، والأدوات التي إعتمدت عليها الجزائر لتحقيق ذلك، وقد خلصت الدراسة إلى:

- التحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر يلعب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي،كما أن السياسة الضريبية أدات لتحفيز هذا التحول وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد".

- السياسة الضريبية الحالية في الجزائر تحتاج إلى تحسين وتعزيز لتحقيق التنويع الاقتصادي بفاعلية، من خلال استخدام أدوات السياسة الضريبية بشكل استراتيجي وتوجيه الإيرادات

الضريبية نحو الاستثمارات الاستراتيجية، يمكن تحفيز القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد.

من خلال الدراسة يمكن تحديد مجموعة من النتائج

- التنويع يكتسي أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول وتوفير مصادر دخل متعددة، مما يجعل اقتصادها أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، ويعد ذلك بالأهمية البالغة بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد
- السياسة الضريبية هي أحدى الوسائل التي يمكن إستخدام أدواتها لتوجيه الإستثمار، عن طريق التحفيز والتشجيع والتسهيل
- يجب أن يكون للسياسة الضريبية أهداف تنبع من أهداف السياسة العامة للبلاد ولا تتعارض معها.
- نجاح السياسة الضريبية متوقف على مراعاة حالة الاقتصاد السائد والبيئة التي تنفذ فيها، واستخدام الأدوات المناسبة وفقا لمتطلباتها
- تحظى الجزائر بمجموعة من المقومات تخولها لتنويع إقتصادها إعتمادا على ثرواتها الطبيعية، وسياساتها المنتهجة
- إستخدمت الجزائر السياسة الضريبية في محاولتها لتنويع إقتصادها، من خلال تحفيز القطاعات المنتجة للثروة، والمؤسسات الناشئة، وكذلك في توزيع الإستثمارات على مختلف مناطق البلاد، عن طريق جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي أرادت بها تشجيع الإستثمار في هاته المجالات والمناطق
- رغم السياسات المطبقة إلا أنه لايزال النفط يشكل النسبة الأكبر من مصادر المالية العامة للجزائر
- وصلت الدراسة بأنه يوجد محددات تحول وفعالية السياسة الضريبية في الجزائر نظرا لعدة إعتبارات: عدم إستخدام الأدوات الأمثل للوضع الإقتصادي السائد، ووجود تعارض بين الرغبة في النمو، والضبط المالي الذي تطبقه الدولة نظرا لمحدودية المالية العامة
- التحفيزات، والإعفاءات، والتأجيلات الضريبية هي أدوات مفيدة في توجيه الإستثمار، وتحفيز القطاعات المرغوبة، شريطة أن تتوافق مع الأهداف العامة للبلاد، وإستخدام الأدوات المناسبة للوضع الإقتصادي والبيئة التي تطبق فيها.

وفقا لما توصل إليه من نتائج توصي الدراسة بمجموعة من النقاط:

* ضرورة التنويع للإقتصاد، يوفر للميزانية مصادر دخل متنوعة، ويحميها من إنعكاسات أخطار مصدر الدخل الوحيد

* يجب على الدولة تحديد الوضع بدقة وتحديد الأهداف قبل وضع أدوات السياسة الضريبية لكي تكون لها أكثر فعالية في تحفيز التنويع الإقتصادي

* وضع جميع السياسات والخطط لتعمل بتجانس وتكامل، ومن أجل تحقيق هدف موحد

* ينبغي إعادة النظر في نظام الدعم وتحسينه ليصب في مصلحة الفقراء، وتحقيق أكبر درجات العدالة

6. قائمة المراجع:

Bibliographie

- 1 cliche، p. (2012). taxe policy. Retrieved 07 23، 2023، from www.dictionnaire.enap.ca: www.dictionnaire.enap.ca

- 2 Economic diversification: Why trade matters. (2019، 06 04). Retrieved juillet 07، 2023، from trade for development news by EIF: https://trade4devnews.enhancedif.org/en/news/economic-diversification-why-trade-matters

3 - الموسوعة القانونية المتخصصة .(n.d.) .السياسة المالية والضريبية Retrieved .جويلية 23، 2023، from الموسوعة القانونية المتخصصة-https://arab : ency.com.sy/law/details/25636/4

4 - بللعما أسماء، و دحمان عبد الفتاح. (2018). إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، 329-353.

5 - بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر. .86

6 - سليمان خروبي. (29 جوان، 2021). دور السياحة البيئية في تثمسن التنويع البيولوجي في التشريع الجزائري. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية .

7 - شيخي بلال، و زواتنية عبد القادر. (06 03، 2019). سياسة التنويع الإقتصادي في دول 8 - مجلس التعاون الخليجي. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، .6

8 - صندوق النقد الدولي2016) ،. .(07 05 بلدان في دائرة الضوء Retrieved .جويلية 23، 2023، from صندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a

9 - صندوق النقد الدولي2014) ،. ديسمبر .(23مجلس التعاون الخليجي :هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج.

10 - عادل سليماني، و رابح شليق. (2018). أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحدالسياسات المالية الإقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-. الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية ، 143-144.

11 - عاطف لافي مروك. (2013). التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الإقتصاد الخليجي ، .8

12 - عبد المجيد قدي. (بلا تاريخ). مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلة تقييمية. .175

13 - عمر بلمصطفاوي، و أحمد علاش. (2022). إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر للحد من أثار الأزمة المزدوجة لركود الإقتصاد العالمي وجائحة كورونا سنة 2020. مجلة الإبداع ، 424.

14 - قادة، ب.، & خليفة، ب .(2023) .إنعكاسات السياسة الضريبية على التنويع الإقتصادي في الجزائر .دفاتر البحوث العلمية ،.816

15 - هاشم عبد الحميد خالد. (2018). التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2.